رسالة في جواب الاعتراضات على الشيعة الإماميَّة

في مسألة الإمامة

منسوبة إلى

الشيخ أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّي ﵀

(ت ٦٧٦هـ)

تحقيق

سعيد شايان

حيدر البياتي

ايران

هذه رسالةٌ في جواب الاعتراضات على الشيعة في مسألة الإمامة، وقد كتبها مؤلّفها ردًّا على أسئلة واعتراضات على الإمامية الاثني عشرية وَجَّهَهَا أَحَدُ أُمَرَاءِ السَّادَةِ الأشراف في الحجاز، فَأَجَابَهُ المُؤَلِّفُ من دُون أَنْ يحتفظَ بنُسخَةٍ منهَا لِنَفسِهِ، ثم قام المؤلّف بتحرير كتابة الأجوبة، وهي التي بأيدينا الآن.

وهذه الرسالة تتعرض إلى مسألة النزاع بين الإماميّة والزيديّة، لكون الشريف الحجازي شِيعيًّا اثني عشريًّا .

لانعرف مؤلّف هذه الرسالة، ولكن يُحتمل أن يكون هو المحقّق الحلّي ﵀؛ لورودها في ضمن مجموعة رسائل كلّها له، أو لها ارتباط به، لا توجد إشارة لها في قائمة مؤلّفاته، فهي منسوبة إليه.

هذه الرسالة محفوظة في مكتبة العتبة الرضوية المقدّسة ، في ضمن مجموعة من الرسائل للمحقّق الحلّي ﵀.

وقد بذلنا جهدًا في تحقيقها ، وأَضفنا إليه كلمة «الإماميَّة» إلى العنوان.

الكلمات المفتاحيَّة :

العلَّامة الحلي . الشريف الحجازي . الإمامية . الزيدية.

A letter in Response to the Objections to the Imamiyah Shia In the Matter of the Imamate Attributed to Sheikh Abi Al-Qasim Najm Al-Din Jaafar bin Al-Hassan Al-Hilli AH 676

Investigation

Sae'ed Shayan

Haider Al Bayati

Abstract

This is a letter in response to the objections to Shi'a in the matter of Imamah, and it was written by the author in response to questions and objections to the twelfth Imamiyah directed by one of the noble princes of the Hijaz, that the author answered him without keeping a copy to himself then he wrote them which are in our hands now.

This letter deals with the issue of conflict between Imamiyah and Ziyadiyah, since Sharif al-Hijazi is Twelver Shiite. We do not know the author of this letter, but it is likely that he might be the investigator Al-Hilli. Because it was included in the collection of his letters; or is associated with him, there is no reference to it in his list of writings, it is attributed to him.

This letter is kept in the Holy Shrine of Razavi Library, in a series of letters to the Investigator Al-Hilli. We made an effort to investigate it, and we added the word "imam" to the title.

Keywords: Al-Hilli, Sharif al-Hijazi, Imamiyah, Ziyadiyah

مقدّمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين، وهاديًا للخلائق أجمعين، سيّدنا ونبيّنا محمّد، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، ولعنته الأبديّة على أعدائهم أجمعين، إلى قيام يوم الدين.

إنّ الإمامة هي المحور الأصلي وقطب دائرة رحى البحوث والاختلافات التي جرت بين الأُمّة بعد رحيل النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، ولا يوجد في المباحث الكلامية بحث أكثر نقاشًا منها، حتّى قال الشهرستاني عنها: وأعظم خلاف بين الأُمّة خلاف الإمامة؛ إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينيّة مثل ما سُلَّ على الإمامة في كلّ زمان.(١)

فعلى هذا؛ فقد كثر الكلام والنقض والإبرام ـ من صدر الإسلام إلى هذه الأيّام ـ حول الإمام وشؤونه، وطريقة نصبه وتعيينه، ووظائفه وحقوقه، كما وُجد هذا البحث في جميع فرق الإسلام وكتبهم العقائديّة، ومن أهمّ ما نراه في هذا المجال هو الرسائل والكتب المؤلّفة في الردّ والنقض من الفرق الإسلامية على من خالفهم.

كما وصل إلينا العديد من هذه الرسائل والكتب ـ من قديم الزمان حتّى الأعوام الأخيرة ـ، وهي لمؤلّفين كبار؛ مثل الشيخ المفيد، والسيّد المرتضى، ومحقّقي مدرسة بغداد، وبتبعهم مدرسة الحلّة.

وهذه المصنّفات تعكس صورة واضحة لثقافة أهل العلم في مواجهة من خالفهم في العقيدة، وأيضًا طريقة البحث والاستدلال، وكيفية التفكير عند علماء المسلمين.

والرسالة الماثلة بين أيديكم هي رسالة مهمّة وفريدة من نوعها، وهي ممّا أبقاها الدهر لنا من تراثنا المنسي، فكان من الضروري القيام بتحقيقها وإخراجها إلى النور.

(١) الملل والنحل ١: ١٣.

نسبة الرسالة

لانعرف مؤلّف هذه الرسالة على وجه الدقّة، ولكن يُحتمل أن يكون هو المحقّق الحلّي ﵀؛ وذلك لورودها في ضمن مجموعة رسائل كلّها له، أو لها ارتباط به، وسوف يأتي ذكر أسماء هذه الرسائل عند التعريف بالنسخة من هذه المقدّمة، فهذهِ قرينة احتمالية على نسبة الرسالة للمحقّق.

زد على ذلك: أنَّهُ قد جاء في أعلى الصفحة الأُولى مِنَ الرِّسَالةِ كلامٌ بالفارسيَّةِ وبِخَطٍّ يختلف عن خَطِّ الرسالة، صرَّح فيهِ كاتبُهُ بِكونِ الرِّسالةِ لِلمحقِّقِ الحِلِّيِّ، وسوفَ يأتي أيضًا نقلُ نَصِّ هذا الكلامِ وترجمته في بحثِ التعريف بالنُّسخَةِ، وهذه قرينةٌ احتماليَّةٌ أخرى على تلك النسبة.

وممّا قد يضعف نسبة الرسالة إلى المحقّق الحلّي هو: أنّ صياغة بعض عبارتها قاصرة مِنَ الناحية العربيّة، بحيث اضطررنا إلى إصلاحها من خلال إضافة كلمات وضعناها بين معقوفين، وبعيد عن المحقّق أن يرتكبَ أخطاء بهذا المستوى، ولعلَّ هذا يعودُ إلى الناسخ وعدم دقّته في النسخ، والله العالم.

وعلى أيّ حال؛ إنّ ما تقدّم يدلّ بصورة احتماليّة على نسبة الرسالة للمحقّق الحلّي، ولهذا قمنا بنشرها، مع التصريح بِكونِهَا منسوبة إليه.

المحقق الحلّي في سطور

هو الشيخ نجم الدين، أبو القاسم، جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلّي (٦٠٢ ـ ٦٧٦ هـ).

قال ابن داود الحلّي ﵀ في رجاله عنه: شيخنا نجم الدين، أبو القاسم، المحقّق، المدقّق، الإمام، العلّامة، واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه، وأقومهم بالحجّة، وأسرعهم استحضارًا، قرأت عليه وربّاني صغيرًا، وكان له عليَّ إحسان عظيم

والتفات ... وله تلاميذ فقهاء فضلاء، رحمه الله .[1]

وقال الميرزا الأفندي ﵀ عنه: كان محقّق الفقهاء، ومدقّق العلماء، وحاله في الفضل والنبالة، والعلم والثقة، والفصاحة والجلالة، والشعر والأدب، والإنشاء والبلاغة، أشهر من أن يذكر، وأكثر من أن يسطر.[2]

.. إلى غير ذلك ممّا هو موجود ومضبوط في كتب التراجم وإجازات الأعلام، ونحن في غنى عن التطويل في هذا المجال؛ إذ المحقّق ـ كما قالوا في شأنه ـ أجلّ قدرًا، وأشهر صيتًا، وأكبر شأنًا، من أن يوصف بكلام الآخرين.

عنوان الرسالة

لم نعثر على عنوان للرسالة لا في نفسها ولا في غيرها من كتب المعاجم، كما لا توجد إشارة لها في قائمة مؤلّفات المحقّق الحلّي كما تقدّم، ولكن العبارة التي سيأتي ذكرها والمكتوبة بالفارسيّة قد ذكرت شيئًا شبيهًا بالعنوان، وترجمته: رسالة في جواب الاعتراضات على الشيعة في مسألة الإمامةِ، وهو مُناسبٌ ـ إلى حدٍّ ما ـ لموضوع الرسالة، ولذلك فضَّلنا أَنْ يكونَ عُنوانًا للرِّسالةِ، وأَضفنا إليه كلمة «الإماميَّة»؛ لأنَّ الاعتراضاتِ المذكورة في الرسالة موجّهة إلى خصوص الشيعة الإماميّة لا إلى مطلق الشيعة.

موضوع الرسالة

هذهِ الرسالة كتبها مؤلّفها ردًّا على أسئلة واعتراضات وَجَّهَهَا أَحَدُ أُمَرَاءِ السَّادَةِ الأَشراف في الحجاز، فقد أرسل هذا الأمير الحجازي رسالة إلى المؤلّف، وجّه فيها اعتراضات على الإماميّة الاثني عشرية، فَأَجَابَهُ المُؤَلِّفُ ، وأَرسلَ إِليهِ الأَجوبَةَ مِن

(١) رجال ابن داود الحلّيّ: ٨٣ ـ ٨٤/ ٣٠٠.

(٢) رياض العلماء ١: ١٠٣.

دُون أَنْ يحتفظَ بِنُسخَةٍ منهَا لِنَفسِهِ، وبعدَ ذلك سمع بعضُ أشراف العراق بهذهِ الأجوبة، فأحبّ الاطّلاع عليها؛ فقام المؤلّف بإعادة كتابة الأجوبة، وأعطاها لذلك الشَّريف العراقيّ، وهي التي بأيدينا الآن، وهذا يعني: أنّ الأجوبة التي وصلت إلينا في هذهِ الرسالة هي تحرير ثانٍ لها، ولعلَّ هذا التحرير يزيدُ على الأوّل أو يقاربه، كما صرّح المؤلّف بذلك في المقدّمة.

وفي الحقيقة لم يكُن الشَّريفُ الحجازيُّ شِيعيًّا اثني عشريًّا، فهو يعبّر عن الأئمّة عليهم السلام بتعبير: «أئمّتكم»، أو: «من ادّعيتم إمامته»، كما وجّه عدّة اعتراضات على إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، والظاهر أنّه كان شيعيًّا زيديًّا، فقد طرح أسئلة حول النصّ الجليّ والخفيّ، وهي من نقاط الاختلاف المهمّة بين الإماميّة والزيديّة، الذين يؤمنون بالنصّ الخفي فقط، فيما يؤمن الإماميّة بالنصّين معًا: الجليّ والخفيّ، كما وجّه اعتراضًا لخصوص ولد الحسين عليه السلام التسعة، الذين يؤمن الإماميّة بإمامتهم، فيما يرفض الزيديّة إمامتهم؛ إذ يؤمنون بإمامة أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام، ومن قام بالسيف من أولادهم ويرفضون بصورة عامّة إمامة باقي الأئمّة عليهم السلام.

إذن؛ هذهِ الرسالة تقع في دائرة النزاع بين الإماميّة والزيديّة، وهذهِ الظاهرة لا نشاهدها في القرن السابع والثامن وما قاربهما إلّا بصورة نادرة، ومن الأمثلة القليلة على ذلك: رسالة الأبحاث في تقويم الأحداث، لركن الدين الأسترآبادي؛ التي ردّ فيها على الزيديّة الذين كانوا متواجدين في الكوفة في القرن الثامن.

وبهذا؛ يكون تعرُّض الرسالة ـ التي بين أيدينا ـ إلى مسألة النزاع بين الإماميّة والزيديّة أمرًا مهمًّا وجديرًا بالاهتمام، وهو يرفع من أهميّة هذهِ الرسالة.

وقد ردّ المؤلّف على اعتراضات الشريف الحجازي، وقام بإثبات إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام بالأدلّة العقليّة، ثمّ أورد النصوص الخفيّة والجليّة الدالّة على إمامتهم، كما تعرّض إلى البحث عن الشروط التي يجب توافرها في الإمام.. وغيرها

من الأبحاث الخاصّة بالإمامة.

هـذا؛ وقد اتّسـمت لغـة المؤلّف بالاحـترام والتعظيـم للشريف الحجـازي، فمع محافظته على موقفه الحاسـم كإمامي اثني عشري وردّه القاطع على المعترض، إلّا أنّ هذا لم يمنعه من التكلّم بلغة فيها الشيء الكثير من التسامح والمحبّة، وهو درس مهم عَلَّمَنا إيّاه مؤلّفُ الرسالة في مجال المناظرة والجدل.

ولمزيد من الاطّلاع على أوضاع السادة في الحجاز راجع مقالة الأُستاذ أحمد خامة يار[1].

التعريف بالنسخة

هذه الرسـالة موجودة في ضمن مجموعة محفوظة بمكتبة العتبة الرضوية المقدّسـة ـ على مشرّفها آلاف التحيّـة والسـلام ـ برقـم: ١٥٥٠٨/ ٩، وهي مجهولـة الكاتب، ويرجع تاريخها إلى القرن السابع أو الثامن، ولم نعثر على نسخة أخرى لها.

وهـي مكتوبة بخطّ نسـخ جيّد، إلّا أنّه أثّـر فيها القدم، فـلا يمكن قراءة بعض كلماتهـا في بدايتهـا ونهايتهـا، وهي واقعـة في ضمن مجموعة من الرسـائل للمحقّق الحـلّي رحمه الله، وهـي: ١ـ أجوبـة المسـائل العزّيّـة (مطبوعـة). ٢ـ أجوبة المسـائل الكماليّة (مطبوعـة). ٣ـ مسـألة تياسر القبلـة، وهي ناقصة مـن أوّلها (مطبوعة). ٤ـ المسـائل المصرية (مطبوعة). ٥ـ المسـائل الخمسـة عشر، ناقصة الأوّل (مطبوعة). ٦ـ المسـائل الطبريّـة (مطبوعـة). ٧ـ مقدّمـة أرجـوزة الشـيخ جعفـر بـن الفضل بن الحسـين بن مهدويـه، وقـد أورد فيها أحوال أُسـتاذه المحقّق الحلّي، وقد حقّقـت وطبعت في مجلّة المحقّق، لأوّل مرّة. ٨ـ المقصود من الجمل والعقود (مطبوعة). ٩ـ رسـالة في جواب

(١) وهي مقالته الموسومة بـ : التشيّع الإمامي بالمدينة المنوّرة في العصور الإسلاميّة الوسطى؛ دراسة تاريخيّة موجزة:

https: / /ahmad.kateban.com /post /4300.

الاعتراضات على الشيعة الإماميّة في مسألة الإمامة، وهي هذه الرسالة. ١٠ـ أوراق مختلفة من كتاب المعتبر في شرح المختصر، وإيضاح الفوائد، وقواعد الأحكام، والظاهر أنّها بخطّ ناسخ المجموعة، وعلى هامش الإيضاح حواشٍ نافعة بخطّ يغاير خطّ الرسالة.

وكتب على صدر الصفحة الأولى من الرسالة محلّ بحثنا بخطّ متأخّر عبارة بالفارسيّة، ونصّها كما يلي: «رساله در جواب اعتراضات وارده بر شيعه در مسأله امامت، وظاهرًا كه تأليف شيخ أبو القاسم محقّق حلّي بوده باشد». وترجمتها: «رسالةٌ في جواب الاعتراضات على الشيعة في مسألة الإمامة، والظاهر أنّها من تأليف الشيخ أبي القاسم المحقّق الحلّي».

والجدير بالذكر: أنّه قد انتقلت الصفحة الأخيرة من الرسالة فأصبحت قبل الصفحة الأُولى، ولعلّ هذا الخلل حصل عند إعادة تجميع أوراق المخطوطة.

عملنا في الرسالة

١ـ قابلنا الرسالة مع أصلها الفريد بعد تنضيدها، فضلًا عن مقابلة الروايات والأقوال مع مصادرها.

٢ـ استخرجنا الآيات الكريمة من المصحف الشريف ، ووضعناها بين قوسين مزهّرين ﴿﴾.

٣ـ استخرجنا الأحاديث المرويّة في المتن من المصادر المعتبرة، وجعلناها بين قوسين صغيرين «».

٤ـ عَنوَنَّا مواضيع الرسالة لتسهيل التناول، وجعلناها بينَ مَعقوفين [].

وفي الختام نرى من الواجب أن نتقدّم بالشكر الجزيل لسماحة الأستاذ السيّد حسين الموسوي البروجردي، الذي قدّم لنا النسخة الخطّية، فنسأل الله له دوام التوفيق في سبيل إحياء تراث مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

صورة الصفحة الأولى من الرسالة، وفي أعلاها استظهار كونها للمحقّق الحلّي ﷺ

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة، وآثار الخرم والطمس فيها مشهودة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[المقدّمة]

أمّا بعد؛ حمدًا لله على ما يسّر من معرفته، والصلاة على سيّدنا محمّد المختار لأُمّته، المصطفى لإبلاغ رسالته، وعلى آله الطاهرين من عترته.

فإنّ بعض أُمراء السادة الأعيان بالحجاز كاتبني برسالة، ضمّنها اعتراضات على الإمامية، وسيّرتُ الجوابَ غير مُسبِق له[1] نسخةً؛ إذ كان الجواب هو المطلوب، ثمّ اتّفق التماس بعض فضلاء أشراف العراق الوقوف على ذلك، فأوجب فرض طاعته اغترام الأجوبة بما زاد أو قارب.

[مقدّمة السائل]

بدأ الأمير الكبير، بهاء الدين، شرف السادة الميامين ـ أيّده الله تعالى ـ، فقال ما معناه: إنّي أُوردُ هذا السؤال مسترشدًا طالبًا للنجاة، مقتديًا بقول النبيّ عليه السلام: «مَن أَخَذَ دِينَهُ مِن أَفوَاهِ الرِّجَالِ أَزَالَتهُ الرِّجالُ، ومن أخذ دينه من الكتاب والسنّة زالت الجبال ولم يزل»[2]. فمن أيقن بالبعث والحساب لزمه اطِّراح التعصُّب للمذهب والمحاماة عنها، ووجب عليه النظر في الأدلّة، وتحقيق الأسئلة، وما يَبني عليه اعتقاده؛ طلبًا للنجاة، ومن أَصَرَّ على مَذهَبِهِ مُعرِضًا عَنِ النَّظَرِ في الأدلَّةِ لم يحصل بفائدة، وهلك

(١) في الأصل: «لها».

(٢) لم نعثر على نصّ هذا الخبر مرويًّا عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ولكن جاء ما يقاربه نصًّا عن أمير المؤمنين عليه السلام، والإمام جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام. ينظر: تصحيح اعتقادات الإمامية للشيخ المفيد رحمه الله:٧٢؛ روضة الواعظين رحمه الله ١: ٧٤؛ متشابه القرآن رحمه الله ١: ٤٦.
وروى الشيخ النعماني رحمه الله في كتاب الغيبة:٢٢ عن الإمام الصادق عليه السلام، أنّه قال: «من دخل في هذا الدين بالرجال أخرجه منه الرجال كما أدخلوه فيه، ومن دخل فيه بالكتاب والسنّة زالت الجبال قبل أن يزول».

وأَهلك.

يقال: هذا كلام جيّد، مشتمل على الصواب، وبمعناهُ نطق الكتاب العزيز، ودلّ العقل الصريح، ونحنُ نسألُ الله سبحانَهُ أَنْ يَستَمِرَّ السيِّد على هذا القول المحمود، وأنْ يأخذَ التَّوفيق بيدهِ حتَّى يُوطِئَه محجّةَ الحقِّ.

[وجوب الإمامة]

قال ـ أيّده الله ـ: نحن وأنتم والفقهاء مُجمعونَ على وُجُوبِ الإِمامَةِ والفزع إليها.

يقال: لا ريب أنَّ الأُمَّةَ مُجمِعَةٌ على وجوب الإمامة إلّا شاذًّا[1]، لكن اختلفوا؛ فعند الإمامية: وجوب نصبها على الله سبحانه في الحكمة؛ لأنّها لطف في أداء الواجبات؛ إذ مع وجود الإمام يكون الناس أقرب إلى فعل الطاعات، وأبعد من المعاصي، والألطاف الدينيّة واجبة على الله في الحكمة[2].

وعند بعض المعتزلة واجبة؛ لدفع مضارّ الدنيا، فجاز أنْ تَتَوَلَّى نصبها الأمَّة، وكذا مَن قالَ بِوُجُوبِهَا سَمعًا، وهذا أصلٌ ينبغي الاعتناء به؛ فإنَّ عليه يُبنَى كلام[3] بالاختيار.

وتنفرد الزيديّة بالدعوة.

ولو أراد الشريف توجيه الكلام [إلى الإماميّة] كان [ينبغي أن] يقول: الإمامية يذكرون أنّه لا طريق إلى تعيين الإمام إلّا بالنصّ[4]، ونطالبهم بذلك، ولم[5] تكن حاجة إلى التطويل بما لا وجه له.

---

(١) تنظر أقوالهم في: كشف المراد: ٣٦٢؛ الفصل لابن حزم ٤: ١٤٤، وغيرهما.

(٢) راجع تفصيل المسألة في كتاب الألفين للعلاّمة الحليّ ﵀: ٢٥، و٣١، وكذا ما جاء في كشف المراد له: ٣٦٢.. وغيرها من الكتب الكلامية.

(٣) كذا، والأنسب: «كلامهم».

(٤) راجع: الاقتصاد لشيخ الطوسي ﵀: ٣٧٥.

(٥) في الأصل: «ولولم»، والظاهر زيادة «لو».

[عدم اشتراط ظهور المعجزة على يد الإمام في صحّة إمامته]

قال ـ حكايةً عن الإمامية ـ: وكلّهم[1] يورق العصا، ويختم الحصا، ويكلّم الوحش، ويحيي الموتى، فيكونون[2] أعلم الناس ...[3] أكثر هذه النعوت.

يقال له: لا ريب أنّ الشريف وقف على ما لم يحقّقه في هذه الحكاية، وما سمعتُ أنّ أحدًا من الإمامية يجعل ذلك شرطًا؛ بل يذكرون أنّه اتّفق لعليّ عليه السلام أنّه كلّم أهل الكهف[4]، وخاطبه الثعبان[5] والذئبة، هذا على سبيل أنّ الله خصّه عليه السلام بخصائص تدلّ على فضله وعلمه؛ لا أنّ ذلك شرط في الإمامة، وقد يَتَّفِقُ في بعض الصلحاء شيءٌ مِنَ المعجزات ـ التي تُسَمَّى كرامات ـ [تدلّ][6] على اختصاصهم بالقربِ مِنَ الله تعالى، وقد بَيَّنَّا في الكُتُبِ جَوازَ ذلك.

وبالجملة؛ لم يذهب أَحَدٌ إلى أَنَّ ذلك شَرط في الإمامة.

نعم؛ لو نُصّ على إمام[7]، وغابَ عن الناس، أو تعذّر فَهمُ شخصه[8] من [بين الآخرين، جاز أن][9] يُظهِر الله تعالى على يده ما يدلّ على إمامته[10]؛ فإذن ما ذكره [الشريف][11] غير لائق ... إلى العـ...

---

(١) أي: أئمة الإماميّة عليهم السلام.

(٢) في الأصل: فيكون.

(٣) كلمة مطموسة.

(٤) ينظر: عيون المعجزات: ١٤ ـ ١٦؛ الثاقب في المناقب: ١٧٣ ـ ١٧٥؛ مدينة المعاجز ١: ١٧٩ ـ ١٨٢.

(٥) الكافي ١: ٣٩٦؛ الخرائج والجرائح ٢: ٨٥٤؛ مدينة المعاجز ١: ١٣٧ ـ ١٤٠ (من حديث ١٩ إلى ٢٢).

(٦) بدل ما بين المعقوفين كلمة غير مقروءة، ولعلّها: «تَبتُّ».

(٧) في الأصل: «لو نصّ على نصّ على إمام»، هكذا قرأناها، والظاهر أنّ فيها تكرارًا.

(٨) كذا، والظاهر أنّ المراد: «معرفةُ شخصه».

(٩) بدل مابين المعقوفين كلمات غير مقروءة.

(١٠) يعني: يُظهِر على يده المعجزة.

(١١) بدل مابين المعقوفين مطموس.

[أقسام العلم بإمامة الأئمّة عليهم السلام]

قال أيّده الله: نقول لكم: العلم بإمامةِ مَن ادَّعَيتُمْ إمامته [إمّا] أن يكون ضروريًّا، أو نصًّا جليًّا، أو استدلاليًّا.

نقول: هذا الكلام غير [مُحَقَّق، فإنّ][1] التقسيم [شرطُه] اشتراك مصدره بين أقسام[ـه، فلو] قلت: الحيوان إمّا إنسان أو فرس كان حقًّا؛ لأنّ الحيوان يقع على الإنسان والفرس، أمّا لو قلت: الحيوان إمّا انسان، أو حجر، وإمّا فرس لم يكن حقًّا؛ لأنّ الحجر ليس بحيوان.

وكذا قولك: العلم بالأئمّة المذكورين إمّا استدلالي أو ضروري ..... هذا العلم ينقسم إلى قسمين، أمّا النصّ فليس من قسم العلم، بل من قسم المعلوم.

بل الصواب أَنْ نقولَ: علمكم بإمامة أَئِمَّتكم إمَّا ضروريّ أو نَظَريّ.

أو نقول: علمكم بإمامتهم إمّا بالنصِّ الجليّ أو النَّصِّ الخَفيّ، فَحِينَئِذٍ يكونُ تقسيمًا صحيحًا، والجوابُ على قَدرِه.

فإنْ قُلتَ على هذا التقسيم، قلنا: العلم بالإمامة ضَروريٌّ لمن [حَضَرَ] النبيَّ[2] وسَمِعَ كلامَه، ونظريّ لَمَنْ تَأَخَّرَ عنهُ ولم يسمَعْ كلامَه؛ لأنَّ ما يُنقل من كلام النبيِّ لا يُفيد العلمَ إلَّا إذا كانَ مُتَواتِرًا، والتَّواتُرُ يحتاجُ فيه إلى العلم بالطبقات، وأنّ كلّ طبقة لا يجوز على مثلها التَّواطؤ والمراسلة، وهذا بحث استدلالي[3].

[النصُّ الجليّ والخَفيّ]

وإن قلتَ: إمّا تعلمون إمامتهم بالنصِّ الجَليّ أو الخَفيّ.

قلنا: نعلمه بالنصّ الجلي والخفي، وكتبنا مملوءة مِنَ الاستدلال بالنصِّ الجَليّ

(١) بدل ما بين المعقوفين كلمتان غير مقروءتين، وهكذا ما بعده.

(٢) في الأصل: «حَضَّه النبيُّ»، ولا محصّل له.

(٣) ينظر كلام الشريف المرتضى رحمه الله حول النصّ وأنواعه في الشافي في الإمامة ٢: ٦٧ ـ ٦٩.

والخَفـيّ، والإماميَّةُ هُم الذين قَرَّروا طريقَةَ الاستدلال بقوله: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»[1]، وقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى»[2]، وهو نصّ خفي.

وأمّـا النصّ الجلي؛ فهو الذي يدلّ مجرّدُه على المراد به، مثل قوله في عليّ عليه السلام: «أنت خليفتـي من بعدي»[3]، وقولـه: «أنت الإمام من بعدي»، فمعنى كونـه نصًّا جليًّا أنّه يدلّ بنفسـه على المراد، لكنّ البحث يقع في النبيّ عليه [وآله] السـلام، وهل قاله أو لم يقلـه، ونحن نثبت أنّه عليه [وآله] السـلام قاله بالاستدلال الصحيـح، ولولا ذلك لما كان للمناظـرة معنـى، فيكـون الشريف ظـنّ[4] أنّ النـصّ الجلي لا يحتـاج معه إلى الاستدلال ليس بجيّد؛ لأنّ البحث في شيئين:

أحدهما: دلالة اللفظ، وهي النصّ، وتلك لا تحتاج إلى دليل.

والثاني: الاسـتدلال على أنّ النبيّ عليه [وآله] السـلام قال ذلك، وهو الذي يفتقر إلى الدليل.

---

(١) هذا الحديث من الأخبار المتواترة القطعية الصادرة عن منبع الرسالة صلى الله عليه وآله، ويكفي في اثبات تواتره شهادة جماعة من أعلام العامة؛ كالسيوطي في قطف الأزهار المتناثرة: ٢٧٧، ح١٠٢، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٨: ٣٣٥، والكتاني في نظم المتناثر: ١٩٤، ح٢٣٢.. وغيرهم.

(٢) حديث المنزلة أيضًا من الأحاديث الصحيحة المتواترة، ويكفينا لاثبات صحّته وروده في صحيح البخاري ٣: ١٧٢، ح ٣٧٠٦، وصحيح المسلم ٦: ٢٤٩ـ ٢٥٢، ح٢٤٨٣ ـ ٢٤٨٣/ ٤.

(٣) روى الحافظ أبوبكر بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧ هـ) في كتاب السنّة ٢: ٥٦٥، ح١١٨٨ بسنده .. عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم لعليّ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّك لست نبيًّا، إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي». قال الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني عن الحديث: إسناده حسن، ورجاله ثِقاتٌ رجالُ الشيخين، غير أبي بلج ـ واسمه: يحيى بن سليم بن بلج ـ ،قال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ.

وكذا رواه الحافظ النسائي (ت ٣٠٣ هـ) في السنن الكبرى، ٧: ٤١٦ ـ ٤١٧، ح٨٣٥٥ وفيه: .. فقال: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّك لست بنبيّ؟» ثمّ قال: «أنت خليفتي» يعني: في كلّ مؤمن من بعدي.

(٤) كذا، والصواب: «فيكون ظنُّ الشريفِ» كي تستقيم العبارة، ويكون «ليس بجيّد» خبر «فيكون».

[في صحّة العلم بالنصّ الجلي]

قال أيّده الله: وإن قلتم: العلم بإمامتهم بالنصّ الجلي، فغير مسلّم؛ لأنّه لو كان في ولد الحسين التسعة دون غيرهم لعلمناه كما علمنا النصّ الخفي، وكما عُلم النصّ على إمامة عليّ والحسن والحسين، ولم ينكر ذلك المخالف والمؤالف.

يقال له: قوله: لو كان النصّ جليًّا لعلمناه كما علمتموه.

قلنا: نحن لم نعلمه إلّا بالنظر في النقل، واعتبار طبقات الناقلين، فلو نظرتَ كما نظرنا لعلمتَ كما علمنا، ولو صحّت هذه الشبهة التي ذكرتَها لأبطلت الدين كلّه، وجميع العقائد، ولكان لليهوديِّ أَنْ يَقُولَ: لو كان نبيّكم أظهر معجزًا لعلمناه كما علمتموه، ولقال الملحد: لو كان الدليل على إثبات الصَّانع حقًّا لعلمناهُ كما علمتموه، وهذا قولٌ ضعيفٌ، لا حجَّة فيه، فكذا ما ذكرهُ؛ لأنَّ العلمَ بالأخبار المتواترة متوقّف على سماع الناقلين، وصرف الهمّة إلى ما نقلوه، فمن لمْ يصرف همّته إلى ذلك لا يعلمه[1].

وأمّا قوله: لو كان، يعلم النصّ الجلي[2] كما عُلم النصّ الخفي.

قلنا: فرق بين الحالين؛ لأنّ المعاند للمذهب يمكنه تسليم النصّ الخفي، ويمانع على دلالته[3].

أمّا النصّ الجلي؛ فهو نصّ مذهب الإمامية، فكيف يقرّ به مخالفها؟! فكما أنّ المخالف لعليّ عليه السلام سلّم النصّ الخفي ودفع دلالته عنادًا، كذا من دفع النصّ الجلي عنادًا.

والإنصافُ يقتضي أَنْ ينظرَ في النقل الذي تنقله الإماميّة، وقد تحقّق أنّه متواتر يفيد العلم اليقين.

---

(١) هذه الشبهة قد طرحت قديماً في مقابل استدلال الشيعة، وقد أجاب عنها علماؤنا رحمهم الله، فراجع مثلًا: كتاب التعجّب للشيخ الكراجكي رحمه الله: ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) كذا، والأنسب: «لو كان النصّ الجلي حقًّا لعُلم كما...».

(٣) كذا، والأنسب: «والامتناع من دلالته».

[في عدم دلالة الاختلاف على بطلان النص]

قال أيّده الله: ولو كانت الإماميَّةُ مِن النَّصِّ الجليِّ على يقين لم يختلفوا، وأنتم مختلفونَ فرقًا كثيرةً؛ وذلك لعدم النصّ.

يقال: هذا غلط؛ لأنّ الخلاف لا يدلّ على كون الشيء غير حقّ؛ فإنّه يعرف أنَّ الأنبياء ظهروا بالمعجزات القاطعة، وتفرّق[1] أممهم عنهم، كما حكى الله تعالى في القرآن العزيز: ..﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ..﴾[2]، وقال: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ..﴾[3]، وكما شاع ذلك في الأنبياء عليهم السلام شاع في الأئمّة عليهم السلام، وليس الإماميّة متفرّقين؛ بل المفارق لهم من كان منافقًا، أو زيديًّا، أو تابعًا لهواه، أو كان منتميًا[4] إلى الإماميّة تستُّرًا بهم فخالف؛ طعنًا في الدين وإفسادًا، أو شَكّ فيتّبع دعواه الضالّة يَفرّ من أهل الحقّ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾[5]، فالمختلفون على الأئمّة عليهم السلام كالمختلفين على الأنبياء عليهم السلام.

ثمّ إنّ جميع الطوائف المخالفة للاثني عشريّة ـ ممّن انتسب إلى الإماميّة[6] ـ انقرضوا، وانقراضهم دليل بطلان مذهبهم، ولم يبقَ إلّا الاثنا عشرية، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[7].

---

(١) كذا، والأنسب: «وتفرّقت».

(٢) الأنعام (٦): ٢٥؛ الأعراف (٧): ١٤٦.

(٣) النمل (٢٧): ١٤.

(٤) هكذا قد تقرأ، كما قد تقرأ: «منضمًّا».

(٥) الحجّ (٢٢): ١١.

(٦) كذا، والأنسب: «إلى الإمامة».

(٧) آل عمران (٣): ١٤١.

[عدم المنافاة بين القول بالنصّ الجلي وبين الاستدلال على إمامة الأئمّة عليهم السلام]

قال أيّده الله: فإن قلتم: العلم بإمامتهم استدلالي [فأنتم] محجوجون مغلوبون، [وهو] بيِّنٌ لكلّ عاقل منصف؛ لأنّكم تركتم النصّ الجلي ورجعتم إلى الاستدلال.

فنقول: هذا كلام من لم يعرف مذهب الإماميّة، ولا وقف على كتبهم ـ وهي تملأ الأرض ـ وكلّها استدلال على الإمامة بالأنظار الدقيقة التي بلغوا فيها كلّ مبلغ، وكأنّه يظنّ: أنّ القول بالنصّ يسقط معه الاستدلال، وقد بيّنا أنّ ذلك غلط؛ لأنّ لفظ «النصّ» يدلّ على المراد به ضرورةً، وأمّا كون النبي عليه [وآله] السلام قاله؛ فإنّه استدلال.

[الدليل العقلي على إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام]

ثمّ إنّ كتب الإمامية ناطقة بالاستدلال على إمامة الأئمّة عليهم السلام؛ تارة بالعقل استدلالًا، وتارة بالنصّ.

أمّا الأدلّة العقلية؛ فيقولون[1]: دلّ العقل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصومًا، وكلّ من ادّعيت له الإمامة ـ غير أئمّتنا عليهم السلام ـ ليس بمعصوم، فيجب أن لا يكون إمامًا، وهذا دليل مركّب من مقدّمتين نظريّتين، فكيف يقول هذا الشريف ما لم يحقّقه من المذهب ؟!

ثمّ يقولون: عليٌّ عليه السلام أفضل الصحابة، وتقديم المفضول على الفاضل قبيح، وهذا استدلال أيضًا، لكنّ هذا الشريف ظنّ أنّ [معنى] قول الإماميّة: «النصّ الجلي لا يحتاج إلى بيان» هو أنّه لا يحتاج إلى دلالة.

[بيان الفرق بين النصوص التي تدّعيها البكريّة ونصوص الإماميّة]

قال: ويلزمكم موافـ[ـقة البكريّة]؛ فإنّهم يرون إمامة أبي بكر بالنصّ الجلي.

(١) راجع مثلاً: الاقتصاد للشيخ الطوسي رحمه الله: ٣٦٣.

فنقول: البكريّة [لا] تجري مجرى الإماميّة؛ لأنّ النصوص التي ادّعاها البكريّة هي مثل استنابته في الصلاة، ومثل قوله: اقتدوا باللذَين من بعدي، أبي بكر وعمر[1]، وهذه ليست نصوصًا جليّة؛ لأنّ الاستنابة في الصلاة ـ إن صحّت ـ لا تقتضي الخلافة بعد الموت، وكذا قوله: اقتدوا باللذَين من بعدي؛ لأنّه يَحتمل الاقتداء في غير الإمامة، كما قال عليه [وآله] السلام: أصحابي كالنجوم، بأيّهم اقتديتم اهتديتم[2].

أمّا الإماميّة؛ فتنقل عن النبيّ عليه [وآله] السلام من النصّ الجلي والنصّ الخفي على الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام ما يملأ الصحف؛ فمن ذلك ما يوافقها المخالفُ عليه، ومنها ما تنفرد به، ونحن نذكر النصّ الخفي على الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام الذي يحتاج إلى استخراج، وبعض النصوص الجليّة التي لا تحتاج إلى استخراج؛ لأنّ استيفاءه يطول.

[النصوص الخفيّة على الأئمّة عليهم السلام]

أمّا النصّ الخفي؛ فمنه ما رواه البخاري بإسناده إلى جابر بن سمرة، قال: سمعت النبيّ عليه [وآله] السلام، يقول: «يَكُونُ بَعدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِن قُرَيشٍ»[3]، ومثله روى البخاري، عن عيينة، عن رسول الله صلى الله عليه [وآله].

---

(١) قال ابن حزم الأندلسي في كتاب الإحكام في أصول الأحكام ٦: ٨٠: وأمّا الرواية: اقتدوا باللذين من بعدي، فحديث لا يصحّ؛ لأنّه مرويّ عن مولى لربعي مجهول، وعن المفضّل الضبّي وليس بحجّة...» إلى أن قال في ص٨١: ولو صحّ لكان عليهم لا لهم؛ لأنّهم ـ نعني أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي ـ أترك الناس لأبي بكر وعمر، وقد بيّنا: أنّ أصحاب مالك خالفوا أبا بكر ممّا رووا في الموطّأ خاصّة في خمسة مواضع، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضيّة ممّا رووا في الموطّأ خاصّة، وقد ذكرنا أيضًا: أنّ عمر وأبا بكر اختلفا، وأنّ اتّباعهما فيما اختلفا فيه متعذّر ممتنع، لا يقدر عليه أحد.

(٢) هذا الخبر من الأحاديث الواهية الموضوعة عند أهل السنّة، كما أطنب الشيخ الألباني في الردّ على أسانيد الخبر وإثبات وضعه في كتابه: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١: ١٤٤ ـ ١٥٢.

(٣) صحيح البخاري ٥: ١٧٨، ح٧٢٢٢، عن جابر بن سمرة، أنّه قال: سمعت النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، يقول: «يَكُون اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا»، فقال كلمة لمْ أَسمعْها، فقال أبي: إِنَّه قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

وروى مسلم بإسناده عن النبيّ عليه [وآله] السلام، أنّه قال: «إنَّ هَذَا الأَمرَ لَا يَنقَضِي حَتَّى يَلِيه[1] اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُم مِن قُرَيشٍ».[2]

وفي رواية أخرى عنه: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُم مِن قُرَيشٍ».[3]

وفي رواية أُخرى عنه: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ ظَاهِرًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيَكُونَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُم مِن قُرَيشٍ».[4]

وعن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله عليه [وآله] السلام [يقول] للحسين عليه السلام: «أَنتَ إمَامٌ، وَابنُ إمَامٍ، وَأَخُو إمَامٍ، تِسعَةٌ مِنْ صُلبِكَ أئِمَّةٌ أبرَارٌ، التَّاسِعُ قَائِمُهُم».[5]

وروى أبو الحارث، وابن المعتمر[6]،وسعيد بن المسيّب[7] ـ كلّهم ـ، عن أبي ذرّ،

---

(١) في المصدر: «حتّى يمضي فيهم».

(٢) صحيح مسلم ٥: ١٣٧ ـ ١٣٨، ح١٨٦٩.

(٣) صحيح ٥: ١٣٩ ـ ١٤٠، ح ١٨٦٩/ ٦ ومسند أحمد بن حنبل ٣٤: ٤٢١، ح٢٠٨٣٠.

(٤) صحيح مسلم٥: ١٣٩، ح١٨٦٩/ ٥، مسند أحمد بن حنبل ٣٤: ٤٤٩، ح٢٠٨٨٠، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط عن الحديث: حديث صحيح.

أقول: والأحاديث في هذا المعنى في نصّ النبي صلى الله عليه وآله على اثني عشر خليفة، أو أميرًا، أو إمامًا يأتون بعده، وكان عزُّ الإسلام وسُموُّه مادام هؤلاء بين المسلمين، من الأخبار التي وردت كثيرًا في كتب الحديث الأصليّة عند أهل السنّة، ولا داعي لنا للتطويل في ذكرها، ومن أراد التفصيل فعليه الرجوع إلى الجزء الثالث عشر من كتاب: إحقاق الحق وإزهاق الباطل، وما فيه من المصادر في هامشه، وفيه كفاية للباحثين.

(٥) كتاب الكفاية في النصوص: ١٥٩، ح١٠، وعنه في بحار الأنوار ٣٦: ٢٩٠ ـ ٢٩١، ح١١٣.

(٦) في الأصل: «ابن المعمر»، وما أثبت فمن المصدر.

كتاب الكفاية في النصوص: ١٧٤ ـ ١٧٧، ح٢١، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٢٨٨ ـ ٢٨٩، ح١١٠، والحديث عنه غير ما في المتن.

(٧) كتاب الكفاية في النصوص: ١٧٧ ـ ١٧٨، ح٢٢، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٢٩٣، ح١٢٣، والحديث غير ما في المتن.

قال: قال رسول الله ﷺ: «الأَئِمَّةُ بَعدِي اثْنَا عَشَر، تِسعَةٌ مِنْ صُلبِ الحُسَينِ، تَاسِعُهُم قَائِمُهُم».[1]

وروى ابن سيرين[2]، وأبو العالية[3]، والحسن بن أبي الحسن البصري[4]، وحفصة بنت سيرين ـ كلّهم ـ، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ: «أَنَا خَيرُ الأَنبِيَاءِ، وَأَنْتَ خَيرُ الأَوصِيَاءِ، وَسِبطَايَ خَيرُ الأَسبَاطِ». ثمّ قال: «الأئمّة بَعدِي عِدَّةُ[5] نُقَبَاءِ بَنِي إِسرَائِيلَ».

وروى محمّد بن زياد، ويزيد بن حسّان، وأبو الضحى، عن زيد بن أرقم ـ بألفاظ مختلفة، أحدها ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ: «أَنْتَ الإِمَامُ وَالخَلِيفَةُ بَعدِي، وَسِبطَايَ[6] إِمَامَانِ[7]، وَتِسعَةٌ مِنْ صُلبِ الحُسَينِ أَئِمَّةٌ مَعصُومُونَ»[8].

وقد رويت هذه الألفاظ ومعانيها من طرق كثيرة لا تحصى، فهذا النقل ممّا أجمع عليه المخالف والمؤالف، ولم يجهله إلّا من كان قليل الاطّلاع على النقل، بعيدًا عن الفحص عمّا قاله نبيّه عليه [وآله] السلام.

وطريق الاستدلال بهذه النصوص أن نقول: ثبت أنّ الأئمّةَ بعدَه اثنا عشر، فيكون

(١) كتاب الكفاية في النصوص: ١٧٣ ـ ١٧٤، ح٢٠، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٢٩٣، ح١٢٢.

(٢) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ح٤٤، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣١٠ ـ ٣١١، ح١٥٢.

(٣) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٣٨ ـ ٢٣٩، ح٤٦، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣١١، ح١٥٤ .. عن أبي العالية، عن أنس بن مالك، عنه ﷺ قال: «الأئمّة بعدي اثنا عشر» ثمّ خفي صوته، فسمعته يقول: «كلّهم من قريش».

(٤) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٤٠ ـ ٢٤١، ح٤٧، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣١١، ح١٥٥ .. عن الحسن، عن أنس بن مالك، عنه ﷺ قال: «الأئمّة بعدي من عترتي» فقيل: يا رسول الله، فكم الأئمّة بعدك؟ قال: «عدد نقباء بني إسرائيل».

(٥) في الكفاية: «على عدد».

(٦) في الكفاية: «وسبطاك».

(٧) في الكفاية: عليهما السلام «سيّدا شباب أهل الجنّة».

(٨) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٨٥ ـ ٢٨٦، ح٦٤، وعنه في بحار الأنوار ٣٦: ٣١٩ ـ ٣٢٠، ح١٧١.

إشارة إلى أئمّة الإماميّة عليهم السلام؛ لأنّ من عداهم لا يتوقف على هذه العدّة؛ بل زادت أئمّتهم على الأربعين، والقيامة لم تقم، وهو دليل على أنّ أئمّتهم لم تكن[1] أئمة حقّ، بخروجهم عن نصّ النبي عليه [وآله] السلام، وهذا ممّا لا يدفعه إلّا مكابر يغلب الهوى على قلبه.

ثمّ إنّ مَن عدا الإماميّة خالفوا ذلك، ونسوا هذا القول، ولم يقفوا عليه؛ اتّباعًا للأهوية المردية.

[النصوص الجليّة على الأئمّة عليهم السلام]

وأمّا النصّ الجلي على أعيانهم؛ فهو نفس مذهب الإماميّة، فلا ينقله إلّا من كان إماميًّا، ولا يتركه إلّا من أنكر أسلافُه ونشأ هو على إنكارهم[2]، فاشتبهت الأمور عليه، ولا يلزمنا أن ننقل في ذلك ما يوافق الخصمُ عليه؛ بل الواجب على المنصف أن ينظر في نقلنا؛ هل هو متواتر يفيد اليقين [أم لا][3]؟

فممّا نُقل من النصّ الجليّ بطريق المخالف للإماميّة:

ما رواه صدر الأئمّة، أخطب خطباء خَوارزم في كتابه[4] بإسناده إلى النبيّ عليه [وآله] السلام، قال: «لَيلَةَ أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ قَالَ لِي الجَلِيلُ (جَلَّ جَلَالُه): يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي اطَّلَعتُ إِلَى الأَرضِ اطِّلَاعَةً فَاخترتُكَ مِنهَا، ثُمَّ اطَّلَعتُ ثَانِيًا فَاخترتُ مِنهَا عَلِيًّا، وَخَلَقتُ الحَسَنَ وَالحُسَينَ، وَجعلتُ الأئمّة مِنْ وُلدِه، وَعَرَضتُ وِلَايَتَكُم عَلَى أَهلِ السَّمَاءِ وَالأَرضِ؛ فَمَنْ قَبِلَهَا كَانَ مِنَ المُؤمِنِينَ، وَمَن جَحَدَهَا كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ. أَتُحِبُّ أَنْ تَرَاهُم يَا مُحَمَّدُ ؟! فَقُلتُ: نَعَمْ، فَالتَفَتُّ عَنْ يَمِينِ العَرشِ؛ فَإِذَا الحَسَنُ وَالحُسَينُ،

(١) كذا، والأنسب: «لم يكونوا».

(٢) أي: من أنكر أسلافُه النصَّ، وهو نشأ وتَربّى على هذا الإنكار.

(٣) بدل ما بين المعقوفين تالف.

(٤) مقتل الحسين عليه السلام ١: ١٤٦ ـ ١٤٧، ح٢٣، وعنه في الطرائف١: ١٧٢ ـ ١٧٣، ح٢٧٠. وقريب منه جاء في مقتضب الأثر: ٤٤ ـ ٤٥، ح١٠، والغيبة للشيخ الطوسي رحمه الله: ١٤٧ ـ ١٤٩ .. وغيرهما.

وَعَـلِيُّ بنُ الحُسَـينِ، وَمُحَمَّدُ بـنُ عَلِيٍّ، وَجعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ، وَمُوسَـى بنُ جَعفَـرٍ، وَعَلِيُّ بنُ مُوسَـى، وَمُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، وَالحَسَـنُ بنُ عَلِيٍّ، وَالمَهدِيُّ فِي ضَحضَاحٍ مِن نُورٍ، وَالمَهدِيُّ وَسَطَهُم كَأَنَّه كَوكَبٌ دُرِّيٌّ».

وعن مجاهد، عن ابن عبّاس: أنّ يهوديًّا سـأل النبيّ عليه [وآله] السـلام، فقال: ما مـن نبـيّ إلّا ولـه وصيّ، وإنّ نبيّنا أوصى إلى يوشـع بن نون، فقال النبـيّ عليه [وآله] السـلام: «إنَّ وَصِيِّي وَالخَلِيفَةَ مِنْ بَعدِي عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ بَعدَه سِـبطَايَ، وَتِسعَةٌ مِن صُلبِ الحُسَينِ عليهم السلام».

فقال: سمّهم لي. قال: «إذَا مَضَى الحُسَينُ فَابنُه عَلِيٌّ، فَإذَا مَضَى عَلِيٌّ فَابنُه مُحَمَّدٌ، فَإذَا [مَضَى] مُحَمَّدٌ فَابنُه جَعفَرٌ، فَإذَا مَضَى جَعفَرٌ فَابنُه مُوسَـى، فَإذَا مَضَى مُوسَى فَابنُه عَلِيٌّ، فَإذَا مَضَى عَلِيٌّ فَابنُه مُحَمَّدٌ، فَإذَا مَضَى مُحَمَّدٌ فَابنُه عَلِيٌّ، فَإذَا مَضَى عَلِيٌّ فَابنُه الحَسَنُ، فَإذَا مَضَى الحَسَنُ فَابنُه الحُجَّةُ؛ اثنَا عَشَرَ إمَامًا، عِدَّةُ نُقَبَاءِ بَنِي إسْرَائِيلَ».[1]

وروى واثلة بن الأسقع، والقاسم بن حسّان، ومحمّد بن عليّ الباقر عليهم السلام ـ كلّهم ـ، عـن جابر الأنصاري، قال: دخل جندل بن جنـادة اليهودي من خيبر على النبي عليه [وآله] السلام، فسأله مسائل، ثمّ قال: رأيت موسى بن عمران في نومي، يقول: أسلم عـلى يد محمّد، واستمسـك بالأوصياء من بعده، وقد أسـلمت؛ فأخـبرني بالأوصياء بعدك؟ فقال: «نَعَمْ؛ عَلِيٌّ بَعدِي، ثُمَّ ابْنَاه؛ الحَسَـنُ وَالحُسَينُ»، فقال: كم بعد الحسين؟ فقال: «تِسـعَةٌ مِنْ صُلبِ الحُسَـينِ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الحُسَـينِ فَابنُه عَلِيٌّ، فَإذَا انْقَضَتْ مُـدَّةُ عَلِيٍّ فَابنُه مُحَمَّدٌ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّتُه فَابنُه جَعفَرٌ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّتُه فَابنُه مُوسَـى، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّتُه فَابنُه عَلِيٌّ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّتُه فَابنُه الحَسَنُ، ثُمَّ يَغِيبُ إمَامُهُم» فقال: الحسن ؟! فقال: «لَا؛ وَلَكِن ابْنُه الحُجَّةُ»، ثمّ تلا قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ

(١) كتاب الكفاية في النصوص: ١٢٧ ـ ١٣٢، ح٢، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٢٨٣ ـ ٢٨٥، ح١٠٦.

﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[1]، ثـمّ قال: «طُوبَـى لِلصَّابِرِينَ فِي غَيبَتِه، الْمُقِيمِينَ عَلَى مَحَجَّتِـه، أُولَئِكَ الَّذِينَ وَصَفَهُم اللهُ فِي كِتَابِـه، فَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[2]، وَقَالَ: أُولَئِكَ حِزبُ الله، أَلَا إنّ حِزْبَ الله هُمُ الغَالِبُونَ».[3]

وروى أسـعد بـن زرارة، قال: قال رسـول الله ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّـمَاءِ رَأَيتُ مَكتُوبًـا عَـلَى العَرشِ بِالنُّـورِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مُحَمَّدٌ رَسُـولُ الله، عَـلِيٌّ وَلِيُ الله، ثُمَّ رَأيتُ الحَسَـنَ وَالحُسَـينَ، وَعَلِيًّا وَعَلِيًّا وَعَلِيًّا، وَمُحَمَّدًا وَمُحَمَّدًا، وَجَعفَرًا وَمُوسَـى، وَالحَسَنَ وَالحُجَّـةَ، فَقُلـتُ: يَـا رَبِّ! مَـن هَـؤُلَاءِ؟ فَنُودِيـتُ: الأئمّـةُ مِن بَعـدِكَ، الأَخيَـارُ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ».[4]

وروى مكحـول[5]، وخالـد بن معدان، وأبو سـليمان الظبّـي، وإبراهيم بن [أبي] عبلـة[6]، والقاسـم بن محمّـد ـ كلّهم ـ، عن واثلة بن الأسـقع ـ واللفـظ لمكحول ـ، قال واثلة بن الأسـقع: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ اللهُ: يَـا مُحَمَّدُ، [إِنِّي] مَا أَرسَـلتُ نَبِيًّـا قَطُّ فَانقَضَتْ أَيَّامُـه إِلَّا قَامَ[7] بِالأَمـرِ وَصِيُّه؛ فَاجعَلْ وَصِيَّكَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ[8]؛ فَإِنِّي خَلَقتُكُمَا مِن نُورٍ وَاحِدٍ، وَخَلَقتُ الأَئِمَّةَ الرَّاشِدِينَ

(١) النور (٢٤): ٥٥.
(٢) البقرة (٢): ٣.
(٣) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٠٨ ـ ٢١٣، ح٣٥، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣٠٤ ـ ٣٠٦، ح١٤٤.
(٤) كتاب الكفاية في النصوص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦، ح٦٨، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣٢١، ح١٧٤.
(٥) كتاب الكفاية في النصوص: ٣٠٥ ـ ٣٠٧، ح٧٣، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣٢٣، ح١٧٩.
(٦) كتاب الكفاية في النصوص: ٣٠٢ ـ ٣٠١، ح٧١، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣٢٢، ح١٧٧، والحديث عنه غير ما في المتن.
(٧) في الكفاية: «أقام».
(٨) في الكفاية: «فاجعل عليّ بن أبي طالب الإمام والوصي بعدك».

مِن أَنوَارِكُمْا، أَتُحِبُّ أنْ تَرَاهُم يَا مُحَمَّدُ؟ قُلتُ: نَعَمْ،[1] فَرَفَعتُ رَأسِي؛ فَإذَا أَنوَارُ الأَئِمَّةِ اثْنَا عَشَرَ نُورًا، قُلتُ: يَا رَبِّ، أَنوَارُ مَنْ؟ قَالَ: أَنوَارُ الأَئِمَّةِ بَعدَكَ، أُمَنَاء مَعصُومُونَ».

وروى المشيخة من عبد القيس، قالوا: دخلنا على أبي أيّوب الأنصاري ثلاثين نفسًا[2]، فقلنا: قاتلتَ مع رسول الله ﷺ ببدر وأحد، ثمّ أنت تقاتل المسلمين؟! فقال: لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّكَ تُقَاتِلُ القَاسِطِينَ وَالنَّاكِثِينَ وَالمَارِقِينَ بَعدِي مَعَ عَلِيِّ بنِ أبِي طَالِبٍ».

قلنا: فحدِّثنا بما سمعتَ في عليّ عليه السلام، فقال: سمعتُ النبي عليه [وآله] السلام يقول: «الحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ، هُوَ الإِمَامُ وَالخَلِيفَةُ بَعدِي، يُقَاتِلُ عَلَى التَّأوِيلِ كَمَا قَاتَلتُ عَلَى التَّنزِيلِ، وابْنَاهُ الحَسَنُ وَالحُسَينُ سِبطَايَ، إمَامَانِ قَامَا أَو قَعَدَا، وَأَبُوهُمَا خَيرٌ مِنهُمَا، وَالأَئِمَّةُ تِسعَةٌ مِنْ صُلبِ الحُسَينِ، مِنهُمُ القَائِمُ».

وقال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي إلَى السَّمَاءِ رَأَيتُ مَكتُوبًا بِالنُّورِ: لَا إلَه إلَّا اللهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله، أَيَّدْتُه بِعَلِيٍّ. وَرَأيتُ أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا مَكتُوبَةً بِالنُّورِ مِنهُم: الحَسَنَ وَالحُسَينَ، وَعَلِيًّا وَعَلِيًّا وَعَلِيًّا، وَمُحَمَّدًا وَمُحَمَّدًا، وَجَعفَرًا وَمُوسَى، وَالحَسَنَ وَالحُجَّةَ. ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَؤُلَاءِ الأَوصِيَاءُ وَالأَئِمَّةُ بَعدَكَ، طُوبَى لِمُحِبِّهِم، وَوَيلٌ لِمُبغِضِهِم».[3]

وقد روي هذا المعنى من طرق كثيرة، فهذا بعض ما روي من طرق الجمهور، وأمّا طرق الإماميّة فأكثر من أن تحصى.

[وجه إنكار النصّ الجلي وعدم اشتهاره]

فإن قيل: ما بالكم تعرفون هذا ولا يشتهر بين الناس؟

قلت: لأنّا نعتني بنقله، وغيرنا [يهمله][4] ويستمّر على ما عهد عليه أسلافَه.

(١) في الكفاية: قال: «ارفع رأسك».

(٢) وذلك بعد نهاية وقعة الجَمَل.

(٣) كتاب الكفاية في النصوص: ٣١٢ـ٣١٨، ح٧٦، وعنه في بحار الأنوار٣٦: ٣٢٤ـ٣٢٦، ح١٨٢.

(٤) بدل ما بين المعقوفين كلمة مطموسة لا تظهر منها إلاّ الهاء في آخرها.

فإن قيل: لو كان هذا النقل حقًّا لما أنكره المسلمون.

قلنا: هذا القول وهم؛ لأنّ المسلمين كانوا فرقًا:

فمنهم: المنافق [الذي يطعن][٥] بقول النبيّ عليه [وآله] السلام، [ويتّبع][٦] أهويتَه.

ومنهم: الشاكّ الذي تلعب به الأقوال.

ومنهم: المريد للمُلك .

ومنهم: الجاهل بحقائق الأشياء.

فهؤلاء كلّهم إذا دعاهم من يظنّون الانتفاع بإجابته أجابوه، ولا يمتنع إلّا الأقلّون، فإذا انتقل الأسلاف إلى الطبقة الثانية لم يقبلوا نقل المحقّقين؛ لدخول الشبهة عليهم.

فإن قيل: كيف ينكر المسلم ما يعرف أنّ إنكاره يُدخِل النارَ ؟

قلنا: كما يَقتل الإنسان أباه؛ ليملك بعده بلدًا أو قرية، مع أنّ القاتل يدّعي الإسلام، ويعلم ضرورة من دين النبيّ عليه [وآله] السلام أنّ قتله من أعظم الخطأ، وإنّه كبيرة تُدخِل النارَ.

وكيف يعجب المعترض من ترك النصّ المعلوم طلبًا للدنيا، مع معرفته بأحوال الناس، وإكبابهم على الدنيا، وتحمّل الأوزار الثقيلة طلبًا لليسير من حطامها؟!

فكيف بمن يطلب الخلافة، وهي مُلك الإسلام ـ وما يرجو [مِن] نيل المقاصد معه؟! هذا ممّا لا يُعجَب منه، إذ الأغلب بالنَّاس حبّ الدنيا والميل إليها.

[بيان الفرق بين العلم بالنصّ على الأئمّة عليهم السلام ، وبين العلم بالعبادات]

قال: ولو كان النصّ معلومًا لعُلمت[٧] كما عُلمت الصلوات الخمس، والزكاة، وصوم رمضان.

---

(٥) بدل ما بين المعقوفين كلمتان مطموستان.

(٦) بدل ما بين المعقوفين: «متّبعٌ».

(٧) أي: لعُلمت الإمامة.

فنقول له: الصوم والحجّ والزكاة ممّا أجمع عليه المسلمون، فمن أنكره ليس بمسلم، وليس كذلك ما اختلفوا فيه؛ لأنّ اختلاف الأغراض في الإمامة يبعث على جحد أدلّتها، وليس كذلك الصلوات.

على أنّ ما ذكره يُنقَض بالأذان؛ فإنّ النبيّ عليه [وآله] السلام كان يؤذَّن له في كلّ يوم خمس مرّات على قاعدة واحدة[1]، وقد اختلف الناس فيه على مذاهب متعدّدة، حتّى لم يُتيقَّن مذهبٌ منها على القطع؛ ولا يكون النصّ على الأئمّة عليهم السلام أشهر من هذا، بل هذا ليس فيه محذور، وإظهار النصّ على الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام فيه محذورات متعدّدة، أيسرها الخوف على النفوس من أئمّة الجور، الذين يستحلّون سفك المهج ليَحصل[2] المُلك.

[نفي دعوى سائر فرق الشيعة ـ غير الإماميّة ـ النصَّ على أئمّتهم]

قال: وإن قلت: إنّ رواياتكم التي في كتبكم نصٌّ جليٌّ، فكذا ندّعيه ويدّعيه الفقهاء، ولم يَعُد[3] إلّا النظر في الأدلّة؟

فنقول: أمّا دعوى مَن يدّعي مِن الفرق أنّ لهم نصًّا على أئمّتهم، فإنّه لا نجد عليها برهانًا، ولم أسمع أحدًا من الطوائف بعد وفاة الحسين عليه السلام ادَّعَى أَنَّ النَّبيَّ عليه [وآله] السلام نصّ على أحد معيّن، سوى ما تنقله الإماميَّةُ وبعضُ الجمهور ـ مِمَّنْ لا عناد عنده ـ من النصّ على التسعة من ولد الحسين عليه السلام.

أمّا غيرهم؛ فلم يَدّعِ ذلك أَبدًا، وقد ذَكَرنَا طَرَفًا مِنَ الأَخبَارِ التي هي مِلءُ الكتب.

ويزيد من صوابه: أنّ من يدّعي[4] في كتبه أو كتب غيره نَصًّا على إمامة غير

(١) أي: على صورة واحدة.

(٢) كذا، والأنسب: «لتحصيل».

(٣) يريد: ولم يبق.

(٤) في الأصل زيادة: «ذلك»، وقد حذفناها كي تستقيم العبارة، ويكون «نصًّا» مفعول «يدّعي».

المذكورين، فهذا[1] ما لا يجد أحد إليه طريقًا.

[في تواترِ نَقلِ الإماميَّةِ]

فإن قيل: كيف يكون ما ذَكَرتُمُوهُ حجَّة على خصمكم، وهو لا يسلّمه؟

قلنا: لو لم يصحّ المذهب حتّى يسلّمه الخصم لَبَطَلَ كُلُّ مَذهَبٍ، حتّى يبطل الإسلام؛ لأنّ اليهود لا توافق على حججه؛ بل الواجب أن يُطلب الدليل على صحّة المذهب.

وقد علم كلّ عاقل أنَّ النَّقلَ المتواترَ يفيدُ اليقينَ، فإذا بلغ النقل حدّ التواتر لم يَدفع مضمونه إلّا مكابر، وقد عرف كلّ منصف أنّ العلم اليقيني بالبلدان والوقائع التي سلفت ـ كصفّين والجمل ـ معلومة على اليقين، ولا الواحد منّا أبصَرَ ولا حَضَرَ؛ بل سمع ذلك من قوم لا يجوز عليهم التواطؤ والمراسلة؛ فحَكَمَ بصحّة قولهم.

فكلّ خبر بلغ ناقلوه حدًّا لا يجوز عليهم التواطؤ والمراسلة كان يقينيًّا، ومعلوم أنّ الإماميَّة يزيدون على أضعاف من التواتر، فوجب أن يكون خبرهم مفيدًا لليقين.

فلو قال المعترض: نحن ننظر في أخباركم، فلا تفيدنا اليقين.

قلنا: لو كرَّرتَ النظر، وفَحَصتَ الكتب، وأَزَلتَ الغبَارَ، لعلمتَ ذلك يقينًا، لا يعترض [فيه] لك شكٌّ، وإِنَّمَا حصلَ الجهلُ به؛ لإعراضك عن ناقليه، فأنت كالحجازي إذا [أُخبر][2] ببلدٍ من العراق، ولم يسمع به، فَإِنَّهُ لا يعلمه، وإذا أُخبِرَ به العراقيّ عَرَفَهُ يقينًا وإنْ لم يشاهده؛ لأنّه سمع من المخبرين، والحجازي فلم[3] يسمع ذلك، فلم يَعلم يقينًا كما عَلم الآخرُ.

(١) في الأصل: «هذا»، والأنسب ما أثبتناه.

(٢) بدل ما بين المعقوفين كلمة مطموسة.

(٣) كذا، والأنسب: «لم».

[في بيان شروط إمامة الإمام]

قال: ثمّ إنّ عليًّا عليه السلام حارب وأشهر سيفه، ولم يَختم حصى، ولا أَورَقَ عصا، ولا كلّمه الوحش، ولا انشقّ له القمر، ولا أحيَا الموتى، ولو كان ذلك شرطًا في الإمام لم يخلّ به وحاشاهُ.

نقول: قد بيّنا فيما سلف: أنّ أحدًا من الإماميّة لا يجعل ذلك شرطًا أصلًا، ولا ينسبهم إلى ذلك، وأنّ نسبتهم إلى ذلك وهمٌ .....[1]، فإنّ الإماميّة لا تشترط في الإمامة إلّا شروطًا خمسة:

[١.] العصمة.

[٢.] وأن يكون منصوصًا عليه.

[٣.] وأن يكون عالمًا بجميع ما يحتاج إليهِ مِن عُلُومِ الدِّينِ.

[٤.] بصيرًا [بشؤون][2] الحرب.

[٥.] أفضل من رعيته.

لا يوجبون سوى ذلك.

أمّا العصمة؛ فيستدلّون على اشتراطها بالقرآن والعقل:

أمّا القرآن؛ فبقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[3]، فأخبر أنّ الإمامة لا ينالها ظالم[4]، ومن لم يكن معصومًا [يجوز][5] وقوع الخطأ منه، فعند وقوعه يكون ظالمًا؛ فيكون العهد قد نال ظالمًا، وهو خلاف الآية.[6]

---

(١) كلمة مطموسة.

(٢) بدل ما بين المعقوفين كلمة غير واضحة المعالم، ولعلّها تقرأ: «شديد».

(٣) البقرة (٢): ١٢٤.

(٤) في الأصل: «ظالمًا».

(٥) بدل ما بين المعقوفين كلمة مطموسة.

(٦) قد استُدلّ بالآية الشريفة لإثبات العصمة كثيرًا في كلمات أهل البيت عليهم السلام وكلمات علمائنا المحدّثين

وأمّا العقل؛ فلأنّ العلّة المحوجة إلى الإمام هي جواز الخطأ على المكلّفين، فلو كان جائز الخطأ لافتقر إلى إمام؛ لوجود العلّة فيه، حتّى يكون لِكُلِّ إِمامٍ إمامٌ، وهو محال.

وأمّا كونه أفضل؛ فلأنّه يجب على الرعيَّةِ تعظيمه تعظيمًا زائدًا على غيره من الرعيّة، والتعظيم لا يصحّ الابتداء به، ولا يقع إلّا مُستَحَقًّا، فتعيّن كونه أفضل، بمعنى أن يكونَ أكثر طاعة؛ ليستحقّ[1] من التعظيم ما لا يستحقّه[2] غيرهُ.

وأمّا كونه منصوصًا عليه؛ فلأنّ العصمة مشترَطة، ولا يعلمها إلّا الله؛ ولأنّ وجه وجوب الإمامة كونها لطفًا، ولا يَطَّلع على مَن يصلح للرعيّة إلّا الله، فيجب أن ينصّ الله عليه نصًّا تُعلم به عينُه.

أَمَّا الأُمَّةُ؛ فلا يَصحُّ نصبهم الإمام؛ لأنَّ اتِّفاقَ الأُمَّةِ بِإجماعِهم مِمَّا يُستبعَدُ، ولم يَتَّفِقْ لأَحَدٍ أَصلًا؛ بل لا بدَّ مِن [مخالفةِ][3] ولو عالمٍ واحدٍ، وذلك يقدح في الإجماع.

وأمّا كونه عالمًا بالشرعيّات والسياسات[4]؛ فلأنّه منصوب لنا، ويقبح من الحكيم أن ينصب لشيء [مَن] هُوَ[5] قَاصِرٌ فيه.

قال: ويشترطون كونه أعلم الناس، ومن ذا الذي يحيط بعلوم الناس من المشرق والمغرب حتّى يصحّ له أعلمهم؟!

وكفى المعترض على أهل البيت أن يقول: لا أبايعك حتّى أعلم أنّك أعلم الناس.

والمتكلّمين رحمهم الله. فانظر مثلًا: ما قاله الإمام الرضا عليه السلام في الكافي ١: ١٩٨ ـ ١٩٩، ح١، وكذا استدلال هشام بن الحكم رحمه الله في مناظرته مع ضرار بن عمرو المعتزلي فيما جاء في علل الشرائع ١: ٢٠٢ـ ٢٠٤، ح١.

(١) قد تقرأ: «المستحقّ».

(٢) في الأصل: «لا يستحقّ».

(٣) بدل ما بين المعقوفين كلمة غير واضحة المعالم، وهي شبيهة لما أثبتناه.

(٤) هذان معًا شرطان من شروط الإمامة، فيكون مجموع الشروط خمسة كما تقدّم.

(٥) في الأصل: «وهو» بدل «[مَن] هو»، والصواب ما أثبتناه.

فيقال له: الذي سمعنا أشراطه أن يكون عالمًا بجميع ما يحتاج إليه من علوم الدين.

[في بطلان تعيين الإمام بالاختيار والإجماع]

وأمّا قوله: وكفى المعترض على أهل البيت أن يقول: لا أبايعك حتّى أعلم أنّك أعلم الناس!

فهذا الاعتراض غير وارد على الإماميّة؛ لأنّهم لا ينصبون الإمام ولا يثبتون الإمام[1] بالإجماع أصلًا، وإنّما يوجبون في حكمة الله نصب الإمام، فإذن ينصبه علّام الغيوب، المطّلع على السرائر.

[عدم شمول الإمامة لكلّ مَن ينتسب إلى أهل البيت]

وأمّا سدّ الباب على أهل البيت، فقد سدّه الله عليهم بمن[2] نصبه للإمامة، وعيّنه من قَبلِ وجودِهم وكونِهم، فإذن لا طريق للسادة[3] ـ بحمد الله ـ إلى الإمامة إلّا من نصّ الله عليه، وكلّ من تعرّض لذلك من غيرهم كان خارجًا عن دينهم، فلا يُلتفت إلى دعواه بالإمامة، فكيف أن يُبايَع له؟!

وقد عجبت؛ كيف أَورَدَ هذا مع... [4] عند... [5] الأئمّة عند الإماميّة معدودون منصوبون للإمامة بالنصّ من الله الحكيم، الذي لا يخلّ بواجب في الحكمة، ولا يهمل مصالح خلقه؟ والحقّ [بيّن][6] لمن [يريده] مع طرح الأهوية، ونزع الطباع عن مقتضى الإلف.

---

(١) كذا؛ ولعلّها: الإمامة.

(٢) قد تقرأ: «ثمّ».

(٣) يريد بهم أهل البيت المشار إليهم، وهم أعمّ من الأئمّة عليهم السلام.

(٤) كلمة غير مقروءة.

(٥) كلمة مطموسة، لعلها: «عنده أنّ».

(٦) بدل ما بين المعقوفين كلمة غير واضحة المعالم، وهكذا ما بعده.

[خاتمة]

وَفّق الله تعالى للخدمة...[1] الأميريّة إلى ما يوصل إلى رضا الله، ويُؤمِن عقابه عند لقائه [وأن يكفيه][2] إن شاء الله تعالى، وحسبنا الله وحده.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبيّ، وآله الطيّبين الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا، وسلّم.

اللهمّ اغفر لكاتبها ولوالديه، وللمؤمنين والمؤمنات، ولمن يقول: آمين.

(١) كلمة غير واضحة المعالم، ولعلّها: «العالية».

(٢) هكذا قرأنا ما بين المعقوفين، والكلمتان غير واضحتَي المعالم في الأصل.

المصادرُ والمراجعُ

* القرآن الكريم.

١. إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، القاضي نور الله التستري (ت ١٠١٩ هـ)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم المقدّسة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.

٣. الاقتصادُ فيما يجب على العباد، شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دليل ما ـ قم، ط ١، ١٤٣٠هـ.

٤. (كتابُ) الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، العلّامة الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي (ت ٧٢٦ هـ)، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ.

٥. أملُ الآمل، الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ط ١.

٦. بحارُ الأنوار، العلّامة محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت ١١١١ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ هـ.

٧. تصحيحُ اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم المقدّسة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٨. التعجّبُ من أغلاط العامّة، الشيخ محمّد بن عليّ الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ)، دار الغدير، قم المقدّسة، ط ١، ١٤٢١ هـ.

٩. الثاقبُ في المناقب، الشيخ محمّد بن عليّ بن حمزة الطوسي (ق ٦)، مطبعة أنصاريان، قم المقدّسة، ط ٣، ١٤١٩ هـ.

١٠. الخرائجُ والجرائح، الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

١١. الرجالُ، الشيخ تقيّ الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّي (ت ٧٠٧ هـ)، مطبعة جامعة طهران، طهران، ط ١، ١٣٤٢ هـ.

١٢. روضاتُ الجنّات، السيّد محمّد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ)، مطبعة إسماعيليان، قم المقدّسة، ط ١، ١٣٩٠ هـ.

١٣. روضةُ الواعظين، الشيخ محمّد بن فتّال النيسابوري (ت ٥٠٨ هـ)، دليل ما ـ قم المقدّسة، ط ٢، ١٤٣١هـ.

١٤. رياضُ العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله بن عيسى بيك الأفندي (ت ١١٣٠هـ)، مؤسّسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ.

١٥. سلسلةُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمّد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٢ هـ.

١٦. السننُ الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٧. السنّةُ، أبو بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧ هـ)، المكتب الإسلامي ـ

بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

١٨. سيرُ أعلام النبلاء، شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط ٣، ١٤٠٥ هـ.

١٩. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ هـ)، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط ٢، ١٤٢٦هـ.

٢٠. صحيحُ البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ.

٢١. صحيحُ مسلم، مسلم بن الحجّاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، مركز بحوث دار التأصيل ـ القاهرة، ط ١، ١٤٣٥ هـ.

٢٢. الطرائفُ في معرفة مذاهب الطوائف، السيّد رضيّ الدين عليّ بن موسى بن طاوس الحلّي (ت ٦٦٤ هـ)، مطبعة خيّام ـ قم المقدّسة، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

٢٣. علـلُ الشرائع، الشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، المكتبة الحيدريّة ـ النجف الأشرف، ط ١، ١٣٨٥ هـ.

٢٤. عيونُ المعجزات، الحسين بن عبد الوهّاب (ق ٥)، مكتبة الداوري ـ قم المقدّسة، ط ١.

٢٥. الغيبةُ، الشيخ النعماني محمّد بن إبراهيم (ق ٤)، مكتبة الصدوق ـ طهران، ط ١، ١٣٩٧ هـ.

٢٦. الغيبةُ، شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، مؤسّسة المعارف الإسلامية ـ قم المقدّسة، ط ٣، ١٤٢٥ هـ.

٢٧. الفصلُ في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ.

٢٨. قطفُ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢٩. الكافي، الشيخ الكليني محمّد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ)، دار الكتب الإسلاميَّة، طهران، ط ٤، ١٤٠٧ هـ.

٣٠. كشفُ المراد في شرح تجريد الإعتقاد، العلّامة الحسن بن يوسف بن مطهَّر الحلِّيّ (ت ٧٢٦ هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة، ط ٤، ١٤١٣هـ.

٣١. الكفايةُ في النصوص على عدد الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، الشيخ أبو القاسم عليّ بن محمَّد الخزَّاز القُمّيّ (ق٥)، مكتبة العلّامة المجلسي ـ قم، ط ١، ١٤٣٩هـ.

٣٢. متشابهُ القرآن ومختلفه، الشيخ محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، نشر بيدار ـ قم المقدّسة، ط ١، ١٣٦٩ ش.

٣٣. مدينةُ المعاجز، السيّد هاشم بن سليمان البحراني (ت ١١٠٧ هـ)، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم المقدّسة، ط ١، ١٤١٣ هـ.

٣٤. مسندُ أحمد بن حنبل، أحمد بن محمّد بن

حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.

٣٥. مقتضبُ الأثر، الشيخ أحمد بن عبيد الله بن عيّاش الجوهري (ت ٤٠١ هـ)، مؤسّسة البعثة، طهران، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

٣٦. مقتلُ الحسين عليه السلام، الموفّق بن أحمد الخطيب الخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، منشورات أنوار الهدى، قم المقدّسة، ط ١، ١٤١٨هـ.

٣٧. الملـلُ والنحل، محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ.

٣٨. نظمُ المتناثر من الحديث المتواتر، محمّد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ)، دار الكتب السلفيّة ـ القاهرة.